ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التوزيع الجغرافي للحقول النفطية في العراق واهميتها السياسية حتى عام 2025

م.م. رعد زويد خليف الحمداني

وزارة التربية – مديرية تربية محافظة ذي قار

Raadiraq49@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 1 / 2 / 2026 تاريخ قبول البحث: 21 / 3 / 2026

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ملخص البحث

يتناول هذا البحث دراسة التوزيع الجغرافي للحقول النفطية في العراق وأهميتها السياسية حتى عام 2025، إذ يمثل النفط الركيزة الأساسية للاقتصاد العراقي وأحد أهم الموارد الاستراتيجية التي تؤثر في مكانة الدولة على المستويين الإقليمي والدولي. ويهدف البحث إلى تحليل نمط انتشار الحقول النفطية في العراق، وبيان العوامل الجغرافية التي أسهمت في تركزها في مناطق معينة، فضلاً عن دراسة انعكاساتها السياسية والاقتصادية.

اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج العلمية، أبرزها المنهج الوصفي والتحليلي ومنهج الجغرافية السياسية، وذلك من أجل تفسير طبيعة توزيع الحقول النفطية وتحليل أبعادها الاستراتيجية. كما استند البحث إلى مجموعة من البيانات والإحصاءات المتعلقة بحجم الاحتياطيات النفطية ومعدلات الإنتاج في العراق، إضافة إلى الاستعانة بالمصادر العلمية والدراسات المتخصصة في مجال الجغرافية الاقتصادية والسياسية للطاقة.

وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج، من أهمها أن الحقول النفطية في العراق تتسم بعدم التوازن في توزيعها الجغرافي، إذ يتركز الجزء الأكبر منها في المحافظات الجنوبية، ولاسيما في محافظة البصرة، تليها الحقول الواقعة في شمال العراق، في حين تقل نسبتها في المنطقة الوسطى. كما أظهرت الدراسة أن هذا التركز الجغرافي للثروة النفطية منح العراق أهمية سياسية واستراتيجية كبيرة على مستوى المنطقة والعالم، نظراً لدوره المؤثر في سوق الطاقة العالمية. كذلك تبين أن الاستثمار في القطاع النفطي وتطوير الحقول يسهمان في تعزيز القدرة الاقتصادية للدولة وزيادة مواردها المالية.

وفي ضوء النتائج التي توصل إليها البحث، تم تقديم عدد من التوصيات التي تؤكد ضرورة تطوير البنية التحتية للقطاع النفطي، وتوسيع عمليات الاستكشاف الجيولوجي في المناطق غير المستغلة، فضلاً عن اعتماد سياسات اقتصادية واستثمارية تسهم في تحقيق إدارة أكثر كفاءة للثروة النفطية. كما أوصى البحث بأهمية تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد المفرط على النفط، بما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويدعم التنمية المستدامة في العراق.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Abstract

This research investigates the geographical distribution of oil fields in Iraq and their political significance until 2025. Oil constitutes the main pillar of the Iraqi economy and plays a crucial role in shaping the country's geopolitical and economic position at both regional and international levels. The study aims to examine the spatial pattern of oil field distribution across Iraq and to analyze the political implications associated with the concentration of these resources.

To achieve this objective, the research adopts a combination of descriptive and analytical approaches, supported by the political geography perspective, in order to interpret the spatial characteristics of oil resources and evaluate their strategic importance. The study also relies on statistical data related to oil reserves and production levels, in addition to various academic sources concerned with energy resources and economic geography.

The findings reveal that Iraqi oil fields are unevenly distributed, with a significant concentration in the southern region, particularly in Basra Governorate, followed by the northern region, while the central areas contain fewer oil fields. This spatial pattern has enhanced Iraq's strategic and political importance in the global energy system.

The study recommends strengthening oil sector infrastructure, expanding exploration activities, and adopting policies that promote efficient management of oil resources while supporting economic diversification.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة :

يُعد النفط من أهم الموارد الطبيعية ذات الأهمية الإستراتيجية في العالم المعاصر، إذ يمثل ركناً أساسياً في الاقتصاد العالمي ومصدراً رئيساً للطاقة، فضلاً عن دوره الكبير في تشكيل العلاقات الدولية وتوجيه السياسات الاقتصادية للدول. لذلك أصبح النفط محوراً مهماً في الدراسات الجيوسياسية والجغرافية السياسية، نظراً لما يثيره من تنافس وصراعات بين القوى الإقليمية والدولية الساعية إلى تأمين مصادر الطاقة وضمان استمرار تدفقها.

ويمتلك العراق مكانة متميزة في خريطة الطاقة العالمية، لما يتمتع به من احتياطيات نفطية ضخمة تجعله من أبرز الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام. وتتميز الحقول النفطية العراقية بعدة خصائص جيولوجية واقتصادية، من أبرزها ضخامة الاحتياطي، وقرب المكامن النفطية من سطح الأرض، الأمر الذي يسهم في خفض كلفة الاستخراج مقارنة بالعديد من الدول الأخرى، فضلاً عن نوعية النفط الجيدة وقلة الشوائب المصاحبة له. كما يمتلك العراق عدداً من المنافذ التصديرية البرية والبحرية التي تسهم في تسويق إنتاجه النفطي إلى الأسواق العالمية.

وتشير التقديرات إلى أن الاحتياطي المؤكد من النفط الخام في العراق بلغ حتى عام 2025 نحو (145) مليار برميل، مما يضعه ضمن الدول الأولى عالمياً من حيث حجم الاحتياطي. ويتركز الجزء الأكبر من هذه الاحتياطات في الحقول الجنوبية، تليها الحقول الشمالية، ثم الوسطى، مع الإشارة إلى أن العديد من المناطق ما زالت بحاجة إلى مسوحات جيولوجية واستكشافية شاملة قد تسهم في زيادة حجم الاحتياطي مستقبلاً. أما على صعيد الإنتاج، فقد بلغ معدل إنتاج النفط العراقي في عام 2025 نحو (4.098) مليون برميل يومياً، في حين تسعى الخطط النفطية المستقبلية إلى تطوير الحقول القائمة واستثمار الحقول المكتشفة بهدف رفع الطاقة الإنتاجية لتصل إلى مستويات أعلى قد تبلغ (12) مليون برميل يومياً في المدى البعيد. وانطلاقاً من هذه المعطيات، تبرز أهمية دراسة الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط العراقي، لما له من دور في تطوير الصناعة النفطية وزيادة الطاقة الإنتاجية، فضلاً عن انعكاساته الاقتصادية والسياسية على الدولة العراقية ومكانتها في سوق الطاقة العالمية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مشكلة البحث :

يمثل النفط المورد الاقتصادي الأهم في العراق، كما يشكل عاملاً مؤثراً في بنيته السياسية والاستراتيجية. وتتميز الثروة النفطية العراقية بتوزيع مكاني غير متوازن، إذ تتركز غالبية الحقول النفطية في المناطق الجنوبية والشمالية، في حين تقل نسبتها في أجزاء أخرى من البلاد. إن هذا التباين في التوزيع الجغرافي لا ينعكس على النشاط الاقتصادي فحسب، بل يمتد تأثيره ليشمل الجوانب السياسية والإدارية والعلاقات الإقليمية والدولية المرتبطة بالطاقة.

وبناءً على ذلك تتحدد مشكلة البحث في محاولة تفسير طبيعة انتشار الحقول النفطية في العراق وتحليل أبعادها السياسية، من خلال الإجابة عن تساؤل رئيس مفاده: **ما طبيعة التوزيع الجغرافي للحقول النفطية في العراق، وما أثر هذا التوزيع في الأهمية السياسية للعراق حتى عام 2025؟** كما يسعى البحث إلى توضيح الكيفية التي أسهمت بها هذه الثروة في تشكيل بعض التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة.

أهمية البحث :

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعاً يرتبط بأحد أهم الموارد الاستراتيجية في العراق، إذ يشكل النفط الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني ومصدراً رئيساً للإيرادات العامة. كما تبرز أهمية الدراسة في تحليل العلاقة بين الجغرافية الطبيعية للموارد النفطية وبين أبعادها السياسية، الأمر الذي يسهم في فهم الدور الذي تلعبه الحقول النفطية في تحديد مكانة العراق ضمن منظومة الطاقة العالمية. كذلك يوفر البحث رؤية علمية حول طبيعة التوزيع المكاني للحقول النفطية وتأثيراته في موازين القوة الاقتصادية والسياسية داخل الدولة.

أهداف البحث :

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية، من أهمها:

- التعرف على النمط الجغرافي لانتشار الحقول النفطية في العراق وبيان أهم مناطق تركزها.
- تحليل العوامل الجغرافية والاقتصادية التي أسهمت في ظهور هذه الحقول وتطور إنتاجها.
- توضيح الأبعاد السياسية للثروة النفطية العراقية وتأثيرها في السياسات الداخلية والخارجية.
- بيان الدور الذي يؤديه النفط في تعزيز الأهمية الاستراتيجية للعراق على المستوى الإقليمي والدولي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- تقديم تصور علمي حول انعكاسات توزيع الموارد النفطية في العراق حتى عام 2025.

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن التباين المكاني في توزيع الحقول النفطية داخل العراق يعد عاملاً مهماً في تشكيل الأهمية السياسية والاقتصادية للدولة، إذ يسهم في تعزيز مكانة العراق ضمن الدول المؤثرة في سوق الطاقة العالمية، كما يؤثر في طبيعة السياسات المرتبطة بإدارة الموارد النفطية والعلاقات الإقليمية والدولية حتى عام 2025.

حدود البحث :

1- الحدود المكانية:

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في أراضي جمهورية العراق، إذ تركز الدراسة على مناطق انتشار الحقول النفطية في مختلف رقعه الجغرافية، ولاسيما في المحافظات الجنوبية والشمالية التي تضم النسبة الأكبر من الاحتياطيات النفطية، فضلاً عن بعض الحقول الواقعة في المنطقة الوسطى. ويهدف هذا الإطار المكاني إلى تحليل الخصائص الجغرافية لمواقع الحقول النفطية وعلاقتها بالأبعاد السياسية والاقتصادية للدولة.

2- الحدود الزمانية:

تغطي الدراسة المدة الزمنية الممتدة حتى عام 2025، وذلك بهدف متابعة تطور إنتاج النفط في العراق والتغيرات التي طرأت على قطاعه النفطي خلال السنوات الأخيرة، فضلاً عن تحليل انعكاسات ذلك في الأهمية السياسية والاستراتيجية للبلاد.

3- الحدود الموضوعية:

تقتصر الدراسة على تحليل التوزيع الجغرافي للحقول النفطية في العراق مع التركيز على أهميتها السياسية، من خلال دراسة مواقع الحقول الرئيسة وخصائصها الإنتاجية، إضافة إلى بيان تأثير هذه الثروة في المكانة السياسية والاقتصادية للعراق على المستويين الداخلي والخارجي.

منهجية البحث : اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية التي تساعد في تفسير الظاهرة المدروسة وتحليل أبعادها، ومن أبرزها:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1- المنهج الوصفي: استُخدم هذا المنهج في عرض الخصائص الجغرافية للحقول النفطية في العراق، وتحديد مواقعها وتوزيعها المكاني، فضلاً عن وصف طبيعة الإنتاج النفطي وأهم المناطق التي تتركز فيها هذه الحقول.

2- المنهج التحليلي:

يُستفاد من هذا المنهج في تفسير العوامل المؤثرة في توزيع الحقول النفطية، وتحليل العلاقة بين انتشار هذه الموارد وبين الأهمية السياسية والاقتصادية التي يتمتع بها العراق في مجال الطاقة.

3- المنهج الجغرافي السياسي:

تم الاعتماد على هذا المنهج لدراسة البعد السياسي للثروة النفطية العراقية، من خلال بيان تأثير النفط في رسم السياسات الاقتصادية والاستراتيجية للدولة، وكذلك دوره في تعزيز مكانة العراق ضمن منظومة الطاقة العالمية.

4- المنهج الكمي:

تم توظيف بعض البيانات والإحصاءات المتعلقة بالإنتاج والاحتياطي النفطي من أجل دعم التحليل العلمي وإعطاء صورة أوضح عن واقع القطاع النفطي في العراق.

المحور الاول : بدايات اكتشاف النفط الخام في العراق

اولاً : الجذور التاريخية لإكتشاف النفط العراقي :

عرف العراقيون القدامى النفط منذ زمن بعيد لاسيما خلال العهدين (البابلي والآشوري) إذ عرفوه منذ (5000) آلاف سنه ق.م ،واستخدموه في اكساء السفن من الداخل والخارج وفي بناء المنازل فضلاً عن الوقود ،ومثلهم السومريين في بناء منازلهم ،والبابليين في تعبيد الطرق والشوارع المؤدية الى المعابد (الحلفي و عبد الرضا، 2013، صفحة 15)

وفي القرن السابع الميلادي استخدم العرب والمسلمون النفط خلال فتوحاتهم الاسلامية في الشرق علاوة على استخداماته المتزايدة في حياتهم العملية ، ومن فضائل استخدامات النفط الخام في الحروب فقد استخدمته الدولة الاموية في تزييت آلات الحرب ومنها المنجنيق الملتهبة بالنيران لدحر الاعداء وإثارة الرعب فيما بينهم وكانت منطقة كركوك – بابا كركر مصدر هذا الزيت ، كما استخدموه في إنارة الفوانيس

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

، ومثلهم العباسيين في الإنارة ايضاً الى جانب استخدام العلماء منهم في التقطير للحصول على نفط خام خالٍ من الشوائب لاستخدامه في الحمامات العامة منها أو الخاصة (سليمان، 1979، صفحة 74)

أن لكل ظاهرة جغرافية معالم خاصة بها ومن ابرز معالم تواجد النفط الخام في العراق هو النار الازلية أو كما تعرف بالنار الملتهبة في كركوك – حقل بابا كركر والتي اندلعت كما تذكر المصادر التاريخية منذ عام (550) ق.م. والى يومنا هذا، وأول المحاولات لاستخراج النفط الخام من هذه المنطقة كان في عام (1639) في عهد السلطان العثماني مراد الرابع منح بموجبه فرمان الى عائلة آل (نفطجي) وهي من العوائل التركمانية المعروفة في كركوك مستخدمين بذلك الطرق البدائية في استخراج النفط الخام (الحلفي و عبد الرضا، 2013، صفحة 16)

إلا أن الاهتمام بأستثمار النفط الخام بدأ في عام 1871 من قبل الوالي العثماني مدحت باشا في منطقتي مندلي وخانقين وجلب اليها افضل الخبراء والفنيين من المانيا ، وهذه اصبحت اول بعثه نفطية الى العراق من قبل المانيا، ثم ارسلت اخرى لتؤكد تواجد النفط الخام في عام 1901، ومثلت هاتين البعثتين الفرصة لألمانيا في حصولها على فرمان من السلطان العثماني عن طريق اتفاقية خط سكة حديد بغداد – برلين منح بموجبه حق التنقيب والبحث عن النفط على جانبي الخط، ولم تقف المانيا عند هذا الحد فسارعت في الحصول على فرمان عام 1904 تمكنت من خلاله حق التنقيب والبحث عن النفط الخام في حقول بغداد والموصل (حبيب ، 2006، الصفحات 52 – 53) ،حتى تأسست في عام 1912 الشركة التركية برأس مال قدره (80) الف جنيه استرليني ثم ارتفع بعد ذلك بالاتفاق مع وزارة الخارجية عام 1914 الى (160) الف جنيه استرليني (ديمرمين، 2005، صفحة 9)

ومن جانب بريطانيا لم تقف صامده امام هذه الامتيازات خاصة وانها حصلت على نصيب مهم من نفط العراق خلال مساهمتها في رأس مال البنك التركي الاهلي عام 1910 وبذلك تمكنت من تمويل مشروعاتها لاسيما النفطية (الدوري، 2003، صفحة 11)

بعد أن ظهرت الولايات المتحدة منافساً نفطياً خطيراً أدركت بريطانيا والمانيا حجم هذا الخطر إذ سارع الطرفان بتوحيد جهودهم فأسسوا شركة (الامتيازات الافريقية والشرقية المحدودة) بعد ذلك الى شركة (النفط التركية المحدودة) إلا أن هذا الاتفاق لم يدم طويلاً فسرعان ما اندلعت الحرب العالمية الاولى انتهزت

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بريطانيا الفرصة لاحتلال العراق وابعاد الالمان من المنطقة والاستيلاء وحدها على نفط خام العراق (تولي، 2016، صفحة 38)

وفي عام 1920 وقعت معاهدة سان ريمو إذ حصلت بريطانيا خلالها النصيب الاكبر من نفط العراق لصالحها ،وعلى الرغم من رفض الحكومة العراقية في عهد عبد المحسن السعدون رئيس الوزراء آنذاك عام 1922 من الامتياز الذي حصلت عليه بريطانيا إلا انها وافقت مجبرة بسبب الضغوطات التي مارستها بريطانيا بمساعدة عصبة الامم بشأن ضم ولاية الموصل الى تركيا (حبيب ، 2006، صفحة 52)

ومن عائلة آل نفطجي والطرق البدائية الى بداية حفر الآبار وآفاق جديدة في الصراع والسيطرة على نفط خام العراق ،حيث تم حفر اول بئر نفطي في كركوك – حقل بابا كركر بعمق لا يزيد عن (150) قدم وارتفاع النفط الخام المستخرج من البئر لا يزيد عن (50) قدم وبمعدل يومي بلغ (95) الف برميل (السماك، 1980، صفحة 111)

ثانياً : التباين المكاني لامتياز الشركات الاجنبية في العراق :

1. شركة نفط العراق : كانت تعرف سابقاً شركة النفط التركية المحدودة حصلت على عقد الامتياز عام 1925 مع عدد من الشركات المساهمة ، بلغت مساحة الاراضي التي تسيطر عليها الشركة (81546) كم^2 ، بدءاً من اراضي الموصل واربيل وكركوك وسليمانية وديالى وبغداد حتى قسماً من اراضي الكوت ، وساهمت هذه الشركة بشكل كبير في حفر بئر بابا كركوك – في كركوك عام 1927 ولم تستطع تصدير النفط الخام حتى عام 1934 (حمودات، 1967، صفحة 9)

2 . شركة نفط الموصل : بلغ مساحة امتياز هذه الشركة (117400) كم^2 تمتد من غرب نهر دجلة شمال دائرة عرض (33) حتى حدود دولتي سوريا غرباً وتركيا من الشمال ، وحصلت هذه الشركة على عقد الامتياز عام 1934 خاصة بعد الجهود التي بذلت من قبل الشركات الاجنبية المساهمة معها (زيني، 2010، صفحة 127)

3 . شركة نفط البصرة: حصلت هذه الشركة على عقد الامتياز مع العراق عام 1938 بمساحة بلغت (227) كم^2 ولمدة (75) عاماً ، في البداية كان نشاطها محدوداً وذلك خلال الحرب العالمية الثانية ثم تزايد بعد ذلك اثر اكتشاف حقل الزبير عام 1949 الواقع ضمن رقعتها الجغرافية (ناصر، 2012، صفحة 77)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

4 . شركة نفط خانقين : حصلت على عقد الامتياز مع الحكومة العراقية عام 1925 على استثمار النفط الخام في منطقتي خانقين ومندلي أو ما تعرف بالأراضي المحولة ويقصد بها اراضي حدودية بين العراق وايران تنازع عليها الطرفان إلا انها اعيدت الى العراق وفق اتفاقية الحدود بين الدولتين ، إذ بلغت مساحة الامتياز (2100) كم^2 ولمدة (75) عاماً، حيث تقوم هذه الشركة استخراج النفط الخام وتكريره عن طريق مصفى الوند ومن ثم بيعه الى شركة نفط العراق (حمودات، 1967، صفحة 9)

المحور الثاني : احتياطي النفط وتوزيعه الجغرافي في العراق للمدة (2015 – 2025)

اولاً : التوزيع الجغرافي لاحتياطي النفط الخام في العراق :

يقصد بالاحتياطي النفطي :كمية وحجم الثروات النفطية المخزونة في باطن الارض والتي يمكن استخراجها بشتى الوسائل والتقنيات الحديثة منها والقديمة، وهذا الاحتياطي ليس ثابتاً إذ يتغير مع الظروف (الطبيعية والبشرية والاقتصادية) وذلك حسب الحاجة ،وللاحتياطي النفطي اهمية كبيرة للعراق من حيث الوزن السياسي للدولة والدول التي يتواجد فيها النفط الخام (السماك، جغرافية النفط والطاقة ، 1981، صفحة 106)

ويمكن تصنيف الاحتياطي النفطي الى :

1. الاحتياطي المؤكد :ويشير الى كميات النفط الخام المتواجدة في المكامن النفطية القابلة للاستخراج بالطرق والوسائل المختلفة .
2. الاحتياطي المحتمل :ويعني كميات النفط الخام من الممكن تواجدها في المكامن النفطية القريبة أو الى جانب مكامن الاحتياطي المؤكد ،لكن هذا النوع لا تعرف من خلاله كمية نوع النفط الخام المتواجد وانما من خلال التقارير الجيولوجية التي قدمت سابقاً في المكامن النفطية المؤكدة .
3. الاحتياطي الممكن : وهو كميات النفط الخام التي يمكن ان تتواجد داخل المكامن النفطية ذات الاحتياطي المؤكد أو المحتمل ،وهذا يحتاج الى جهد وطرق حديثه في عمليات الاستكشاف والبحث عن النفط الخام كما وتمتد عمليات المسح الجيولوجي الى مساحات واسعة (حجالي، 2010، صفحة 34)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تطور الاحتياطي النفطي للعراق واهميته السياسية للمدة (2015 – 2025)

يمتلك العراق احتياطات نفطية كبيرة مما جعله اهم الدول الرئيسة المنتجة للنفط الخام في العراق ، حيث ان هذا الاحتياطي الهائل جعل الدول تنظر اليه على انه بلد ذا ثقل سياسي خاصه بعد ارتفاع الطلب على النفط الخام لا سيما الدول الصناعية ، وبما ان عدم التمكن من الوصول الى بدائل ناجحة للنفط الخام في الوقت الحالي ، وبالرغم من عدم اجراء مسح جيولوجي لجميع الاراضي النفطية العراقية فقد تغيرت كميات الاحتياطي النفطي الخام من عام الى آخر وخاصة المدة (2015 – 2025) من خلال ما اثرته جولات التراخيص وفتح الباب امام الشركات الاجنبية للأستثمار وما جلبته من طرق حديثه في الكشف وحفر آبار جديدة ، مما ادى الى ارتفاع ملحوظ في الاحتياطي فقد بلغ الاحتياطي النفطي في عام 2015 (143,1) مليار برميل (جدول 1) ، ارتفع الى (148,7) خلال عامي (2016 – 2017) ثم انخفض حتى وصل الى (144) مليار برميل خلال عام (2021) وكان هذا الانخفاض بسبب جائحة كورونا حيث توقفت جميع اعمال التنقيب والاستكشاف والحفر إلا ان هذا لا يعني توقف عمليات البحث عن النفط الخام بشكل دائم فسرعان ما تم العثور على اللقاح المضاد للمرض إذ رجعت الشركات الاجنبية اعمالها النفطية في العراق من المسح الجيولوجي وتطوير الحقول النفطية الحديثة حيث ارتفع الاحتياطي مره اخرى الى (144,100) مليار برميل خلال الاعوام (2022 – 2023 – 2024) واستمر بالارتفاع حتى بلغ (145) مليار برميل خلال عام (2025) (منظمة اوابك، 2025، صفحة 21) ،اما احتياطي النفط الخام المحتمل إذ قدروا الخبراء والمتخصصين في القضايا النفطية على امتلاك العراق اكثر من (400) مليار برميل (اقصو، 2006، صفحة 124)

جدول (1) احتياطي النفط الخام للعراق للمدة (2015 – 2025)

السنه	الاحتياطي (مليار برميل)
2015	143,1
2016	148,7
2017	148,7
2018	148,4
2019	148,4

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2020	148,4
2021	144
2022	144,100
2023	144,100
2024	144,100
2025	145

من عمل الباحث بالاعتماد على منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) ، التقرير السنوي ، 2025 .

العمر الافتراضي لاحتياطي النفط الخام للعراق :

من اهم المعايير والمؤشرات السياسية المهمة للدولة كونه يؤمن مصدر النقد الاجنبي لأطول فترة زمنية ممكنة للدول ذات الاحتياطي النفطي الهائل فضلاً عما توفره من امان سياسي في ظل التناقص المستمر للإحتياطي النفطي العالمي لتزايد انتاج النفط الخام ومن ثم استهلاكه (سلمان، 2008، صفحة 44)

وبما أن الاحتياطي النفطي المؤكد للعراق حتى عام 2025 (145) مليار برميل وكميات الانتاج النفطي اليومي (4.098) مليون برميل ،هذا يعني ان كمية الاستنزاف السنوي بلغت (1,540) مليار برميل ،أي ان العمر الافتراضي لاحتياطي النفط الخام للعراق (94) سنه والمعادلة التالية توضح ذلك .

كميات النفط الخام المستخرجة السنوية (4,098) x السنه (365 يوم) يساوي (1,495) مليار برميل

$$\text{العمر الافتراضي} = \frac{\text{مجموع الاحتياطي المؤكد}}{\text{كمية الاستنزاف السنوي}} \times 365 = \frac{145}{1,495} = 96 \text{ سنه}$$

حقول النفط الخام وتوزيعها الجغرافي في العراق :

- **الحقول الشمالية :**

1. كركوك : يقع جغرافياً في شمال العراق بطول يبلغ (96 كم) وعرضه يتراوح ما بين (2 – 4 كم) ، اكتشف هذا الحقل عام 1907 ، وكمية الاحتياطي النفطي اكثر من (5) مليار برميل ، بدأ انتاجه الاولي عام 1934 .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2 . باي حسن : يقع في شمال العراق وتحديداً الى الغرب من حقل كركوك ، يبلغ طوله حوالي (25كم) وبعرض (3 كم) ، اكتشف عام 1953 وبدأ الانتاج النفطي منه عام 1960 (سالم، 2009، صفحة 69)

3 . جمبور : يقع جنوب محافظة كركوك ، تم اكتشافه عام 1954 بعد حفر بئر جمبور ، وبدأ انتاج النفط الخام في عام 1959 .

4. عين زالة : اكتشف عام 1937 شمال مدينة الموصل لمسافة تبلغ (60 كم) بدأ انتاجه النفطي عام 1951 . (تولي، 2016، صفحة 20)

5 . بطمة : يقع الى الجنوب الشرقي من حقل عين زالة ، تم اكتشافه عام 1952 وبدأ انتاج النفط الخام منه عام 1953 .

6 . القيارة : يقع ما بين حقل عين زالة وحقل كركوك جنوب مدينة الموصل لمساحة (55 كم) ، اكتشف بعد عام واحد من اكتشاف حقل كركوك ، بدأ انتاجه الاولي عام 1955 . (السماك، جغرافية النفط والطاقة ، 1981، صفحة 153)

7 . حقل صفية : يقع في محافظة نينوى مجاوراً للحدود العراقية السورية ،اكتشف عام 1974. (منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، 2007، صفحة 210)

8 . حقول اخرى : وهي حقول اكتشفت منذ سبعينيات القرن الماضي إلا أن انتاجها بدء مؤخراً لأسباب سبق ذكرها كقل حمرين وخباز في محافظة كركوك وحقل عجيل في محافظة صلاح الدين . (الخشاب و الصحاف ، 1981، صفحة 475) ولتوضيح الحقول النفطية في شمال العراق ينظر خارطة (1)

خارطة (1) التوزيع الجغرافي لحقول النفط في شمال العراق

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

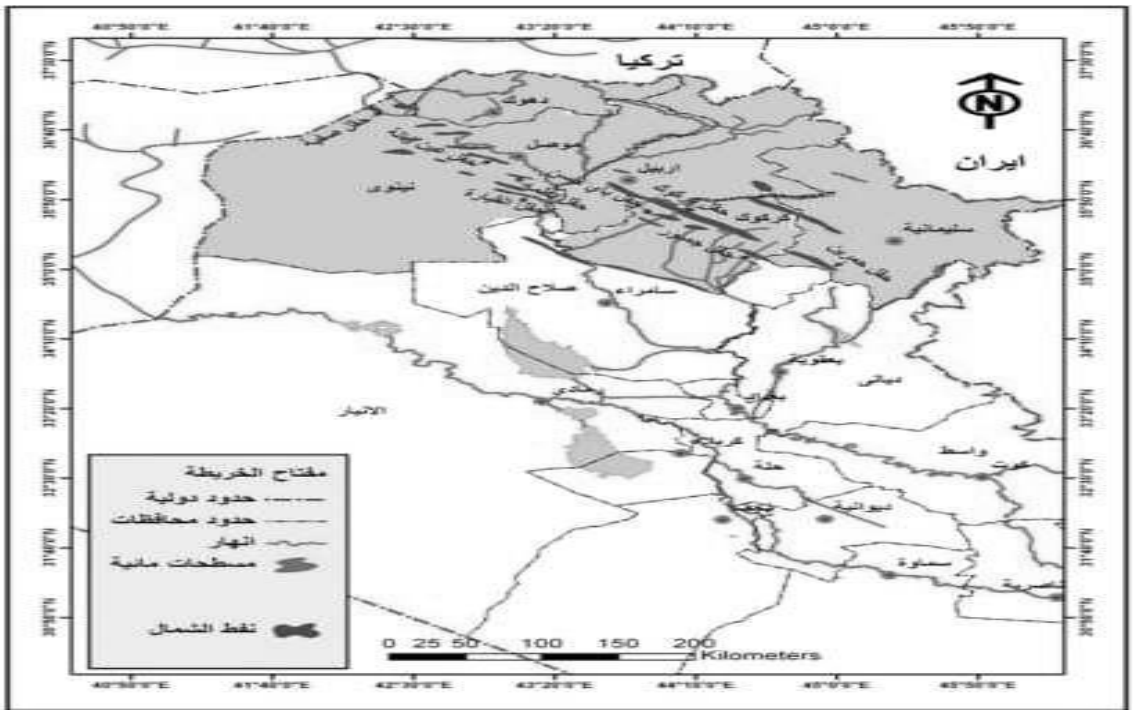

المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على :

1. جمهورية العراق ،وزارة الموارد المائية ،الهيئة العامة للمساحة ،خريطة العراق الادارية لسنة 2010 .
2. ماجد صدام سالم ، الأهمية الجيوستراتيجية لحقول النفط في محافظة كركوك (دراسة في الجغرافية السياسية) ، جامعة بغداد ، كلية التربية ابن رشد ، 2009 ، ص 73 .

- **حقول النفط في وسط العراق :**

1. شرق بغداد : اكتشف هذا الحقل عام 1979 يمتد من شمال محافظة صلاح الدين حتى جنوب محافظة واسط .

2. نفط خانه : يقع جغرافياً ضمن الاراضي المحولة (التي ذكرت سابقاً) فهو حدودي مع دولة إيران إذ يعرف القسم الذي يقع ضمن دولة حدود اراضيها بـ (نفط شاه) اما الذي يمتد داخل حدود الاراضي العراقية فيعرف بـ (نفط خانه) ، تحديداً جنوب شرق مدينة خانقين – محافظة ديالى ، حيث اكتشف عام 1923 وبدأ الانتاج منه عام 1927 (ناصر، 2012، صفحة 95)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3 . حقول اخرى : وهي حقول تقع معظمها في محافظة صلاح الدين كحقل (بلد وتكريت) الذين تم اكتشافهما خلال عامي (1984 – 1985) ، وحقلي (الاحدب وبدرة) في محافظة واسط . (تولي، 2016، صفحة 55) ولتوضيح هذه الحقول ينظر خارطة (1) .

- **الحقول الجنوبية** :

1. الرميلة : يقع في جنوب العراق لمسافة حوالي 50 كم غرب مدينة البصرة ، يبلغ طوله حوالي (80كم) وعرضه يتراوح ما بين (12– 13 كم) ، منقسماً بذلك الى جزأين : الجنوبي الذي بدأ الانتاج منه عام 1954 ، اما الشمالي فأنتاجه بدأ عام 1972 (عبد الرحمن و الازيرج، 2009، صفحة 142)

خارطة (1) التوزيع الجغرافي لحقول النفط في وسط العراق

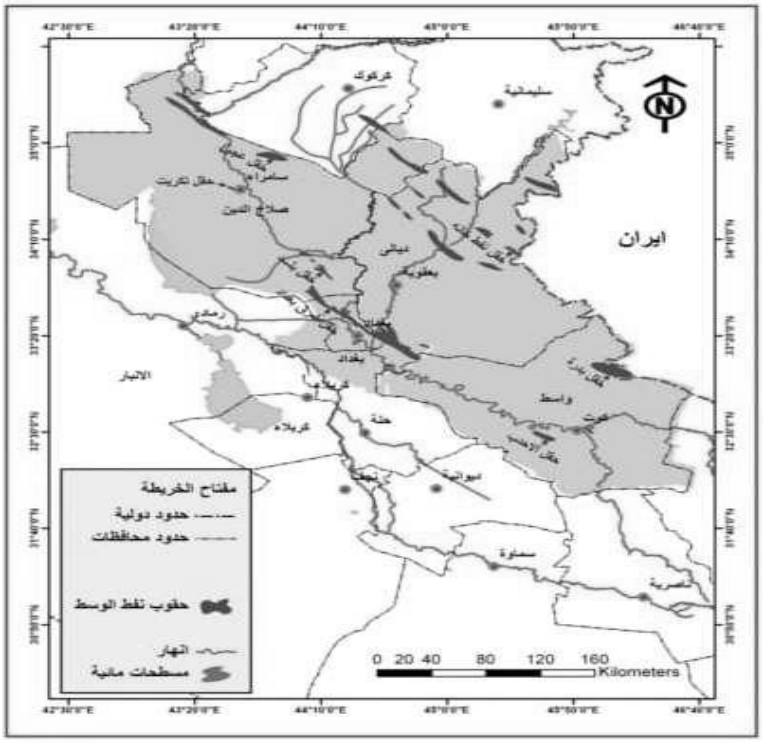

المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على : جمهورية العراق ،وزارة الموارد المائية ،الهيئة العامة للمساحة ،خريطة العراق الادارية لسنة 2010 .

2 . اللحيس : يمتد على شكل قوس من الغرب حتى الشمال الغربي من مدينة البصرة على بعد (100 كم) ، تبلغ مساحته 50 كم / اكتشف عام 1961 ، وبدأ الانتاج النفطي منه عام 1977.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3. الزبير : يقع في غرب محافظة البصرة يبلغ طوله (60 كم) وعرضه (8 كم) ، اكتشف هذا الحقل في عام 1948 وبدأ انتاجه الاولي عام 1951 (النقشبندي، 1988، صفحة 325)

4. غرب القرنة : يقع شمال حقل القرنة بطول يبلغ حوالي (50 كم) وعرض (18 كم) ، اكتشف عام 1973 وبدأ الانتاج النفطي منه عام 2014 .

5. بن عمر : حقل حدودي بين محافظتي البصرة وميسان ، اكتشف عام 1948 وبدأ انتاجه النفطي عام 1947 . (تولي، 2016، صفحة 59)

6. مجنون : يقع شمال مدينة البصرة بالقرب من الحدود الايرانية تم اكتشافه عام 1976 وبدأ انتاجه عام 2002 .

7. طوبه : يقع بين حقلي الزبير والرميلة ، تم اكتشافه عام 1959 وبدأ انتاجه النفطي عام 2006 .

8 . حقل ارطاوي : وهو حقل يقع في منطقة ارطاوي شمال مدينة الزبير في محافظة البصرة. (النقشبندي، 1988، صفحة 146)

9 . حقول اخرى :تنتشر هذه الحقول في محافظتي ميسان وذي قار ، كحقل (بزركان – ابو غراب – حلفايا – نور – فكة – العمارة) و في محافظة ذي قار (الناصرية – الغراف) . (فيصل و رسول، 1984، صفحة 107) كما في خارطة (3)

ثانياً : تطور انتاج النفط الخام للعراق واهميته السياسية للمدة (2015 – 2025)

أن إنتاج النفط الخام يمتد تأثيره إلى ما هو أبعد من كونه نشاطًا اقتصاديًا؛ فهو جزء من آليات القوة والسيادة في العلاقات الدولية، تحكم الدول المنتجة في مستويات الإنتاج والسياسات المرتبطة به يسمح لها بتوجيه مسارات السياسة الدولية، وتأمين تحالفات استراتيجية، وتعزيز مواقعها في النظام الدولي، لهذا السبب يظل النفط مادة مركزية في الدراسات الجيوسياسية والتحليل الاستراتيجي، وله وزن كبير في رسم السياسات الوطنية والعلاقات الدولية ومن خلال جدول (2) يتضح أن انتاج النفط الخام العراقي خلال المدة (2015 – 2025) لم يكن مستقراً في مسـار واحد إلا انه اخذ بالتصـاعد وهذا يعود الى فتح الباب امام الشركات الاجنبية خـلال جولات التراخيص وما اعقبها من عمليات تحري واستكشافات نفطية واسعة وما جلبته من آليات حديثة ساهمت بشكل كبير في حفر الكثير من الآبار النفطية وربطها بالإنتاج ،ومن مجمل الاتفاقات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الوصول الى (6) مليون برميل يومياً ، إلا ان الاحداث والتقلبات في الواقع السياسي تحيل دون تحقيق ذلك فحرب العراق مع تنظيم الدولة الاسلامية أو ما يعرف بـ (داعش) خلال عامي (2014 – 2015) لم يحدث أي تغير او تطور في مجال النفط الخام إذ بلغ الانتاج (3) مليون برميل يومياً مشكلاً نسبة (4.7 %) من الانتاج العالمي ،إذ غادرت الكثير من الشركات النفطية حتى أن بعض المنشآت النفطية تدمرت بالكامل وما ترتب على ذلك من الركود الاقتصادي حتى وصل سعر البرميل الى (15 – 18) دولاراً امريكياً خاصة وان العراق دولة ريعية تأثرت بشكل كبير، وخلال الاعوام (2016 – 2017 – 2018 – 2019) بدأت الحياة تعود شيئاً فشيئاً لا سيما مجال النفط الخام إذ اصبح الانتاج يفوق لـ (4) مليون برميل يومياً وبنسبة (5,2 % – 5,2% – 5,0% – 5,2%) على التوالي من الانتاج العالمي بعد أن كان (3) مليون ،إلا ان جائحة كورونا (كوفيد – 19) وما اعقبها من ركود عالمي عاود الانتاج بالانخفاض التدريجي ليعود مرة اخرى الى (3) مليون برميل يومياً خلال عامي (2020 – 2021)، ومن ثم بدء يتصاعد تدريجياً ليبلغ (4) مليون برميل يومياً خلال الاعوام (2022 – 2023 – 2024 – 2025) وبذلك يشكل نسبة من الانتاج العالمي (5,0% – 4,6% – 5,0% – 39,02%) على التوالي .

خارطة (3) التوزيع الجغرافي لحقول النفط في جنوب العراق

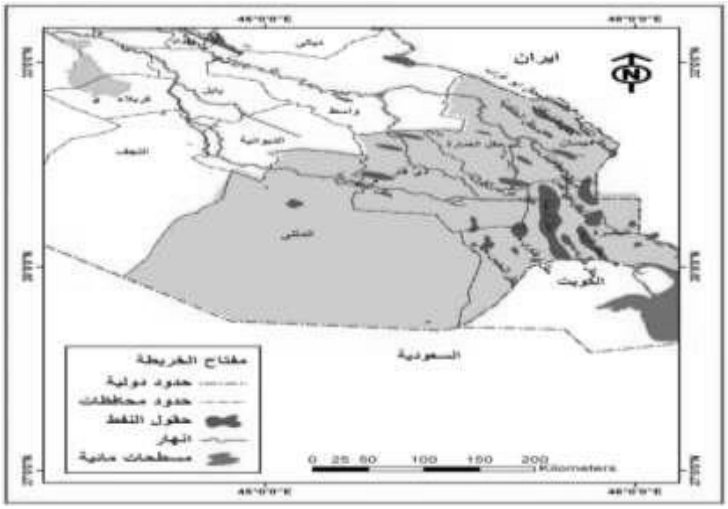

المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على وزارة النفط ،شركة نفط الجنوب .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول (2) انتاج النفط الخام في العراق ونسبته من انتاج العالم (م / ب / ي) يوميا للمدة (2015 – 2025)

السنة	انتاج النفط الخام العراقي	انتاج النفط الخام العالمي	النسبة %
2015	3744	78677,6	%4.7
2016	4164	79955,8	%5.2
2017	4469	85540	%5.2
2018	4458	88068	%5.0
2019	4576	87087	%5.2
2020	3998	82964	%4,8
2021	3971.1	82988	%4.7
2022	4453	88031	%5.0
2023	4118	88078	%4.6
2024	4163	82039	%5.0
2025	4098	10502	%39,02

المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، التقرير الاحصائي للسنوات (2015 – 2025)

المحور الثالث : الأهمية السياسية للنفط الخام العراقي خلال المدة (2015 – 2025)

منذ بدايات اكتشاف النفط وبدء تسويقه على نطاق تجاري في العقود الأولى من القرن العشرين، برز بوصفه أحد أهم العوامل المؤثرة في طبيعة الصراعات الدولية، إذ ارتبط بشكل وثيق بسياسات التنافس والهيمنة والسعي إلى الاحتكار. وقد ذهب عدد كبير من الباحثين والمحللين السياسيين، ولا سيما بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، إلى الاعتقاد بأن العالم يتجه نحو نظام اقتصادي جديد تتراجع فيه حدة الصراعات الجيوسياسية والجيوستراتيجية، وبالأخص تلك المرتبطة بالنفط، على اعتبار أنه سلعة اقتصادية تخضع لآليات السوق وقوانين العرض والطلب. إلا أن الواقع العملي أثبت أن التنافس الدولي حول هذه المادة الاستراتيجية لا يزال قائماً وبقوة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وقد شكل احتلال العراق عام 2003 مثالاً واضحاً على الأهمية الجيوسياسية للنفط، حيث أظهرت تلك الحرب ارتباط النفط بشكل مباشر بالجغرافية السياسية، بوصفه أحد الركائز الأساسية في صياغة الاستراتيجيات الدولية. ونظراً لوقوع العراق ضمن أكبر الأقاليم النفطية في العالم، وهو إقليم الخليج العربي من حيث حجم الإنتاج والاحتياطي، فقد أصبح محط اهتمام القوى الدولية الكبرى في مختلف الظروف، سواء في أوقات السلم أو النزاعات. ويُعد النفط في العراق مؤشراً محورياً في تقييم مسارات التنمية، كونه يمثل الأساس الذي تُبنى عليه عملية التقدم والنمو والتطور الاقتصادي والمادي. (الحلفي، الولايات المتحدة .. العراق .. والنفط، 2009، صفحة 31)

اولاً : الاستثمار الاجنبي في قطاع النفط :

يُعرَّف الاستثمار بأنه توجيه الموارد المالية وتوظيفها في أنشطة اقتصادية مختلفة بهدف تحقيق عوائد مستقبلية تُعوّض القيمة الحالية للأموال المستثمرة، ويُعد من أهم الدعائم الأساسية للنشاط الاقتصادي لما له من دور محوري في تنمية القدرات الإنتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي للدول. كما يُعتبر الاستثمار من أكثر الأنشطة تأثراً بالتقلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ تنعكس هذه المتغيرات بشكل مباشر أو غير مباشر على قرارات المستثمرين وتوقعاتهم المستقبلية، سواء من حيث الآثار الإيجابية أم السلبية التي تؤثر في بيئة الأعمال. (الشبيبي، 2005، صفحة 16)

ويؤدي الاستثمار الأجنبي دوراً مهماً في دعم وتحفيز الاستثمار المحلي، من خلال ما يتيحه من نقل للتكنولوجيا الحديثة والخبرات الفنية والإدارية، الأمر الذي يسهم في رفع كفاءة الإنتاج وزيادة طاقته. فضلاً عن ذلك، يساهم في إيجاد فرص استثمارية جديدة أمام الشركات المحلية في مختلف القطاعات الصناعية، إضافة إلى دوره في الحد من معدلات البطالة، ولاسيما في المناطق المنتجة للنفط، عبر توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة. (الحلفي، تصورات لتطوير نفط الجنوب، 2007، صفحة 16)

وبصورة عامة يُقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط العراقي قيام الشركات النفطية الأجنبية بتنفيذ مشاريع استثمارية متعددة، سواء في مجالات الاستكشاف أو التطوير، بالتعاون مع القطاع العام، وذلك وفق صيغ تعاقدية استثمارية محددة. ويُعد قطاع النفط العراقي بشكل عام، من أبرز القطاعات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الجاذبة للاستثمار الأجنبي، لما يتمتع به من مقومات وميزات اقتصادية واستراتيجية متعددة وذلك للمزايا التالية :

1. الاحتياطي الضخم :

يمتلك العراق قاعدة نفطية كبيرة تُعد من بين الأهم على مستوى العالم، إذ تشير التقديرات إلى أن احتياطاته النفطية المؤكدة ارتفعت إلى نحو 145 مليار برميل بعد أن كانت بحدود 143 مليار برميل، الأمر الذي جعله يحتل المرتبة الرابعة عالمياً بعد كل من فنزويلا والمملكة العربية السعودية وإيران. وتشكل هذه الكمية ما يقارب 10% من إجمالي الاحتياطي النفطي العالمي المقدر بنحو 1342.0 مليار برميل لعام 2025 . (OPEC Annual statistical Bulletin, 2025, p. 1)

ورغم هذه الأرقام الكبيرة، إلا أن عمليات تقييم واستكشاف الحقول النفطية العراقية ما زالت محدودة، إذ لم تتجاوز نسبة التقييم الفعلي 10% من مجموع الحقول المحتملة. ويُعزى ذلك إلى الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق، ولا سيما الحروب المتعاقبة والحصار الاقتصادي الذي استمر لأكثر من ثلاثة عشر عاماً، والتي أدت إلى توقف أو ضعف تنفيذ المسوحات الزلزالية وأعمال الاستكشاف، مما حال دون اكتشاف كميات إضافية من النفط في مساحات واسعة من الأراضي العراقية.

أما فيما يتعلق بالاحتياطات النفطية غير المؤكدة، فقد قدرتها إدارة معلومات الطاقة الأميركية بنحو 400 مليار برميل، وهو رقم – في حال ثبوته – من شأنه أن يضع العراق في موقع محوري لتلبية جزء كبير من الطلب العالمي المتزايد على النفط خلال العقود المقبلة، ولا سيما مع تبني وزارة النفط خطط تطوير الحقول بالتعاون مع الشركات الأجنبية، والسعي إلى رفع الطاقة الإنتاجية لتصل إلى حدود 12 مليون برميل يومياً. (الشبيبي، 2005، صفحة 17)

2. تكاليف الانتاج :

تُعد كلفة استخراج النفط الخام في العراق من بين الأدنى عالميًا، ولا سيما في المناطق الوسطى والجنوبية، ويُعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل الطبيعية والاقتصادية. من أبرز هذه العوامل الطبيعة الجيولوجية الملائمة، إذ تقع المكامن النفطية على أعماق قريبة من سطح الأرض، فضلًا عن تمركز أغلب

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الحقول على اليابسة، الأمر الذي يقلل من التكاليف التشغيلية مقارنة بالحقول البحرية. كما تسهم معدلات التدفق المرتفعة الناتجة عن الضغط الطبيعي للمكامن في خفض كلفة الاستخراج بشكل إضافي ،إلى جانب ذلك، يتمتع النفط العراقي بميزة استراتيجية تتمثل في تنوع منافذ التصدير، إذ يطل على الخليج العربي، ويرتبط بخطوط تصدير تمتد نحو البحر المتوسط، إضافة إلى إمكانات الوصول إلى البحر الأحمر، ما يقلل من كلف النقل والتصدير ويعزز تنافسية النفط العراقي في الأسواق العالمية، وقد أشارت تقارير صادرة عن شركات نفطية عالمية إلى أن كلفة استخراج برميل النفط في العراق تتراوح ما بين (4–6) دولارات للبرميل، وهي نسبة متدنية مقارنة بالعديد من مناطق الإنتاج الأخرى في العالم، حيث قد تصل الكلفة إلى نحو (66.45) دولارًا للبرميل. فعلى سبيل المثال، تبلغ كلفة استخراج النفط في بحر الشمال التابع للمملكة المتحدة قرابة (52.5) دولارًا للبرميل، في حين تتجاوز كلفة الاستخراج في بعض الحقول الكندية (41.1) دولارًا للبرميل، وعند انخفاض أسعار النفط إلى ما دون (20) دولارًا للبرميل، تصبح العديد من حقول أمريكا الشمالية غير قادرة على تحقيق أرباح مجزية، في حين تستمر الحقول النفطية العراقية بتحقيق عوائد مالية مرتفعة حتى في ظل انخفاض الأسعار. (الصحاري، 2004، صفحة 63) ويعكس ذلك مستوى الجدوى الاقتصادية العالية للاستثمار في القطاع النفطي العراقي، حيث تقل المخاطر وتزداد فرص الربحية بالنسبة للشركات المستثمرة. ويوضح الجدول (3) مقارنة كلفة استخراج النفط في العراق مع عدد من مناطق الإنتاج النفطي في العالم.

جدول (3)

كلفة استخراج النفط الخام في العراق بالمقارنة مع بعض مناطق العالم (دولار للبرميل)

ت	الدول المنتجة للنفط الخام	كلفة الاستخراج بالدولار الامريكي	
		الحد الادنى	الحد الاقصى
1	كندا	20	25
2	تكساس	45	66
3	روسيا	8,4	8,9
4	اندونيسيا	5	8
5	الولايات المتحدة (الاسكا)	15	21,5

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

6	ليبيا	7,2	16,6
7	ماليزيا	25	31
8	المكسيك	10,7	18,3
9	قزوين	13	15
10	الكويت	4,2	5,2
11	السعودية	4,5	5,4
12	ايران	5,7	6,9
13	العراق	4	5 – 4,5

المصدر عمل الباحث بالاعتماد على (مجيد، 2006، صفحة 23)

3. حجم الايرادات الضخمة :

تمثل الوفرة في الإيرادات النفطية عاملاً مهماً في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع النفط. ويمكن تقدير العائدات المحتملة للاقتصاد العراقي إذا افترضنا أن متوسط سعر برميل النفط يبلغ نحو (70) دولاراً وفي حال تمكن العراق من رفع إنتاجه النفطي نتيجة دخول الشركات الاستثمارية إلى ما يقارب (12) مليون برميل يومياً، فإن حجم الإيرادات اليومية قد يصل إلى حوالي (840) مليون دولار. وعند احتساب كلفة إنتاج البرميل الواحد بنحو (4) دولارات، فإن صافي العائد اليومي قد يقترب من (792) مليون دولار. وفي ظل العقود الاستثمارية التي غالباً ما تقوم على مبدأ تقاسم الأرباح بين الدولة والشركات الأجنبية، والتي قد تمتد إلى مدة لا تقل عن (30) عاماً، يمكن أن تبلغ حصة الشركات ما يقارب (396) مليون دولار يومياً. وتشير هذه الأرقام إلى أن جزءاً كبيراً من العوائد النفطية قد يذهب إلى الشركات المستثمرة، وهو ما يعني فقدان مبالغ كبيرة كان من الممكن أن تعود إلى الاقتصاد الوطني. ومع ذلك، يمكن الاستفادة من هذه الاستثمارات إذا ما تم توجيهها نحو دعم برامج التنمية الاقتصادية وتطوير البنية التحتية في العراق. وفي المقابل، فإن مستوى الإنتاج الحالي البالغ نحو (4.098) مليون برميل يومياً قد يكون أكثر ملاءمة من التوسع الكبير في الإنتاج، لأن النفط مورد طبيعي قابل للنضوب يعتمد على حجم الاحتياطيات المتاحة، كما أن زيادة المعروض في الأسواق العالمية قد تسهم في انخفاض الأسعار، الأمر الذي قد يمنح الشركات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الأجنبية فرصة لتحقيق مكاسب أكبر نتيجة حصولها على النفط بأسعار أقل. (الساعدي ، 2009، صفحة 2)

ثانياً : السياسية النفطية الحالية والمستقبلية وأثرها على النفط العراقي :

1. الامتياز :

يُعدّ نظام الامتياز النفطي من الأنظمة التي سادت في العراق قبل تأميم النفط عام 1972، ويُعرف كذلك بنظام الضريبة أو الريع الثابت. وبموجب هذا النظام تمنح الحكومة الشركات الأجنبية حق التنقيب عن النفط واستخراجه، بحيث تمتلك هذه الشركات النفط المنتج وتتمتع بحرية التصرف به من خلال بيعه أو نقله أو تكريره وفقاً لشروط الاتفاقيات المبرمة بينها وبين الدولة. وفي المقابل تلتزم الشركات بدفع مبالغ مالية محددة للحكومة عن كل برميل نفط يتم إنتاجه. وقد أتاح هذا النظام للشركات الأجنبية درجة كبيرة من السيطرة على الموارد النفطية لفترات زمنية طويلة قد تصل إلى نحو (75) عاماً، الأمر الذي حدّ من قدرة الدولة على التأثير في سياسات الإنتاج أو تعديل الأنظمة الضريبية المرتبطة به. كما أن الشركات النفطية الأجنبية التي كانت تعمل في العراق قبل التأميم لا تزال تسعى إلى العودة إلى الاستثمار في قطاع النفط العراقي بوسائل متعددة، مستفيدة من خبرتها السابقة في الحقول النفطية ومعرفتها بحجم الاحتياطيات الكبيرة التي يمتلكها العراق، وهو ما يجعل المنافسة بين هذه الشركات شديدة للحصول على فرص استثمارية في هذا القطاع الحيوي . (الصحاري، 2004)

2. التأميم :

شهد العراق منذ سبعينيات القرن العشرين تبنّي سياسة التأميم في إدارة موارده النفطية، إذ انتقلت ملكية القطاع النفطي وإدارته بصورة كاملة إلى الدولة، وأصبحت الحكومة الجهة المسؤولة عن رسم السياسات النفطية واتخاذ القرارات المتعلقة بعمليات الإنتاج والتسويق، فضلاً عن استحواذها على العائدات المالية المتأتية من تصدير النفط. وضمن هذا الإطار يمكن للحكومة التعاقد مع الشركات النفطية الأجنبية للاستفادة من خبراتها الفنية والتكنولوجية، وذلك من خلال ما يُعرف بـ عقود الخدمات التقنية، التي تقتصر فيها مهمة الشركات المتعاقدة على تقديم خدمات تشغيلية أو فنية محددة لمدة زمنية متفق عليها، مقابل أجر ثابت، من دون أن تمتلك هذه الشركات أي حقوق في ملكية النفط المنتج أو في إدارة الموارد النفطية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وقبيل عام 2003 سعى العراق إلى إبرام عدد من الاتفاقيات النفطية مع شركات ودول متعددة ضمن ما عُرف بـ عقود التطوير والإنتاج بهدف تطوير الحقول النفطية وزيادة مستويات الإنتاج. إلا أن هذه الاتفاقيات لم تصل إلى مرحلة التنفيذ الفعلي أو لم تحقق النتائج المرجوة، ويعود ذلك إلى جملة من العوامل السياسية والاقتصادية، من أبرزها غياب التوافق السياسي الداخلي والضغوط الدولية، فضلاً عن المعارضة الواضحة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لمثل هذه الترتيبات التعاقدية. ومن أبرز الأمثلة على تلك العقود: عقد تطوير حقل الناصرية مع شركات من إيطاليا وإسبانيا، وعقد حقل الأحدب مع شركة صينية، إضافة إلى عقود أخرى شملت حقل العمارة مع فيتنام، وحقل الحلفاية مع شركات أسترالية، وحقل غرب القرنة مع شركات روسية، فضلاً عن حقلي مجنون ونهر عمر مع شركات فرنسية. ويُعزى تعثر تنفيذ العديد من هذه الاتفاقيات إلى طبيعة البيئة السياسية الدولية آنذاك، ولا سيما التأثير الكبير للولايات المتحدة في توجهات وسياسات بعض الدول والشركات النفطية المتعاقدة مع العراق. (الامير، 2007، صفحة 58)

3 . عقود المشاركة :

يُعتبر نظام عقود المشاركة من أكثر الأنظمة التعاقدية تعقيداً في صناعة النفط، ويُعد من الخيارات المفضلة لدى الشركات النفطية الأجنبية، نظراً لما يوفره من آليات واضحة لاسترداد التكاليف وتحقيق الأرباح ضمن بيئة قانونية منظمة. يتميز هذا النظام بسيطرة الدولة الكاملة على مواردها النفطية، بينما يقتصر دور الشركات الأجنبية على تقديم خدمات الاستخراج والاستثمار وفق ما ينص عليه العقد.

يعتمد هذا النظام على مساهمة الشركات الأجنبية برؤوس الأموال اللازمة لتمويل مرحلة الاستكشاف، يليها تمويل عمليات تطوير الحقول، وبناء البنى التحتية، وتوفير المعدات والتقنيات المطلوبة لمرحلة الإنتاج. وعند نجاح عمليات الاستكشاف وبدء الإنتاج، تُخصص الإيرادات الأولية للشركة الأجنبية لتعويض تكاليف الاستثمار، ويُعرف هذا الجزء بـ نفط الكلفة، والذي غالباً ما يتم توزيعه بنسبة (40%) للشركة و(60%) للدولة. (اوزلو، 2006، صفحة 89)

بعد استرداد التكاليف، يتم تخصيص ما تبقى من الإنتاج، المعروف بـ نفط الربح، لتقاسم العوائد بين الدولة والشركة الأجنبية وفق نسب زمنية واتفاقات محددة سلفاً. يوفر هذا النظام مزايا متعددة للحكومة العراقية، إذ يتيح لها الاستفادة من الإيرادات النفطية مع الحفاظ على السيطرة الكاملة على الموارد، كما

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يسهم في دعم الاستثمارات الأجنبية التي تلعب دوراً محورياً في تمويل إعادة تأهيل المنشآت النفطية القديمة المتعرضة للتآكل والتقادم.

استناداً إلى هذه المعطيات، أقدمت الحكومة العراقية على توقيع سلسلة من عقود المشاركة في مطلع عام 2005 لتعزيز فهم الإمكانات الإنتاجية والتقنية لعدد من الحقول النفطية، ومن أبرزها حقل الناصرية، حيث تم الاتفاق مع شركة Royal Dutch Shell على إعداد دراسة شاملة لتقييم إمكانيات الحقل ووضع استراتيجيات تطويره وفق المعايير الفنية والاقتصادية الحديثة. يُظهر هذا النموذج من العقود قدرة الدولة على تحقيق التوازن بين استثمار رؤوس الأموال الأجنبية وحماية مصالحها الوطنية في قطاع النفط الاستراتيجي. (عبد العالي، 2008، صفحة 44)

4 . جولات التراخيص :

انطلقت جولات التراخيص النفطية في العراق بعد عام 2003، وساهمت بشكل كبير في تطوير العديد من الحقول وزيادة إنتاجها. أعلنت الحكومة العراقية عن أربع جولات تم توقيعها مع شركات نفطية دولية.

الجولة الأولى: تم توقيع عقودها في 2009/6/30، وشملت ستة حقول، مع التركيز على تطوير ثلاثة منها، وهي: الرميلة الشمالي والجنوبي، غرب القرنة المرحلة الأولى، الزبير، كركوك، باي حسن، وميسان .

الجولة الثانية: بدأت في 2009/12/11، وشملت عشرة حقول تم العمل في سبعة منها (انظر جدول 35). أبرزها حقل الغراف، ثاني أكبر حقل في محافظة ذي قار، الذي تديره شركتا بتروناس الماليزية وجابكس اليابانية بعائد خدمة 1.49 دولار لكل برميل إضافي. كما شملت الجولة حقولًا أخرى مثل: غرب القرنة المرحلة الثانية، مجنون، الحلفايا، بدرة، نجمة، والقيارة.

وتنص عقود هذه الجولة على عدة نقاط رئيسية:

- مدة العقد 20 عامًا مقسمة إلى مرحلتين: المرحلة الأولى للإنتاج التجاري الأولي (لا تتجاوز 3 أعوام)، والمرحلة الثانية للوصول إلى الحد الأقصى للإنتاج.
- دفع الشركة ضريبة دخل نسبتها 35٪.
- ملكية البنية التحتية السطحية التي تنشئها الشركة تعود إلى وزارة النفط عند انتهاء العقد.
- حصول الشركة على المكافأة مرتبط بإنتاج النفط الإضافي فوق حد الشروع المحدد.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- تلتزم وزارة النفط بتوفير الخدمات الفنية والمعدات اللازمة للشركات الأجنبية المتعاقدة. (الحلفي و عبد الرضا، نفط العراق من عقود الإمتيازات الى جولات ألتراخيص، ط 1 ، 2013، صفحة 182)

الجولة الثالثة: بدأت في 2010/10/20، وركزت على ثلاثة حقول غازية هي: عكاس، السيبة، والمنصورية .

الجولة الرابعة: جرت في 2012/5/31، وخصصت لتطوير رقع استكشافية يبلغ عددها 12 رقعة، تم العمل في ثلاثة منها، بمساحة إجمالية 81,700 كم² في محافظات: بابل، المثنى، ديالى، واسط، نينوى، الأنبار، النجف، الديوانية، البصرة، وذي قار. (الحلفي و عبد الرضا، نفط العراق من عقود الإمتيازات الى جولات ألتراخيص، ط 1 ، 2013، صفحة 183)

الجولة الخامسة : يرتكز الاقتصاد العراقي على تطوير القطاع النفطي لتعظيم الإيرادات وتقليل استيراد الغاز عبر خطط إنتاجية طموحة. تميزت جولة التراخيص الخامسة باستهداف الحقول الحدودية وتعديل الأنظمة التعاقدية لضمان أرباح ثابتة تحمي المصلحة الوطنية من تذبذب الأسعار. تشمل هذه المشاريع رقعاً استكشافية استراتيجية في البصرة وديالى لتعزيز الاحتياطي النفطي والقدرة التصديرية للبلاد.

تستهدف الجولة الخامسة تحقيق إنتاج كلي يتجاوز 8.8 مليار برميل مكافئ بإيرادات تصل لـ 300 مليار دولار، مع التركيز على حقل "الحويزة" كأعلى طاقة إنتاجية. تلتزم العقود ببرنامج زمني لاستثمار الغاز المصاحب وتطوير المناطق النائية وتوفير فرص عمل، ضمن نموذج تعاقدي مطور يضمن حماية السيادة المالية للدولة.

استحدثت الجولة الخامسة نموذجاً تعاقدياً يضمن ملكية الدولة للموارد ويحمي 70% من الإيرادات عند هبوط الأسعار، مع فرض "ريع" بنسبة 25% وضريبة على صفقات بيع الحصص. كما ركزت التعديلات على إلغاء المصاريف الإدارية الزائدة ومنح الأولوية للمقاول العراقي، مع ربط أرباح الشركات الأجنبية بكفاءة الإنفاق وتحقيق مستهدفات الاستخراج. (زهير، 2023، الصفحات 1 – 4)

ثالثاً : الآثار السياسية للاستثمار الاجنبي المباشر في النفط العراقي :

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط العراقي قضية سياسية محورية، إذ يتجاوز أثره الاقتصادي ليشكل عاملًا مؤثرًا في بنية القرار السياسي وعلاقات القوة الداخلية والخارجية للدولة. أولاً،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يُسهّل دخول رؤوس الأموال الأجنبية في القطاع النفطي تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين العراق والدول المستثمرة، ما يمكن أن يؤدي إلى تكريس شبكات نفوذ سياسي تمتد عبر عقود وشراكات طويلة الأجل، وتؤثر في صياغة السياسات النفطية الوطنية وإعادة توزيع السلطة الاقتصادية. ثانياً، يرتبط تدفق الاستثمار الأجنبي ارتباطًا وثيقًا بالاستقرار السياسي والهيكلي، إذ إن حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق تحد من قدرة الدولة على جذب الاستثمارات وتؤثر في صياغة السياسات الداخلية المتعلقة بالثروات الطبيعية، بحسب ما تشير إليه الأدبيات التي تربط بين الاستقرار السياسي وجاذبية الاستثمار الأجنبي في البلاد. (احمد، 2017، صفحة 379)

من ناحية أخرى، يفتح الاستثمار الأجنبي في النفط الباب أمام تحديات تتعلق بسيادة القرار الوطني، حيث تُثار تساؤلات حول مدى قدرة الدولة على الحفاظ على استقلاليتها في إدارة مواردها الاستراتيجية في ظل نفوذ الشركات النفطية الكبرى والدول الممولة لها. فالعقود النفطية ونظام التراخيص قد يحملان في طياتهما شروطًا تؤثر في وضع السياسات المحلية، وقد يُنظر إليه أحيانًا كأداة يمكن أن تستخدم القوى الخارجية للضغط السياسي أو الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك، يشكل النفط وسيلة للتنافس على النفوذ بين القوى الإقليمية والدولية، وقد تُسهم الاتفاقيات الضخمة مع الشركات متعددة الجنسيات في إعادة تكوين التحالفات السياسية والاقتصادية، كما يتضح من المشاريع والاتفاقيات الدولية التي تُبرمها بغداد مع شركات عالمية بحثًا عن استثمارات كبيرة، وهو ما يظهر تأثير السياسة الخارجية والاستراتيجيات الدولية في تشكيل السياسات النفطية الداخلية للدولة.

في المجمل، يمكن القول إن الاستثمار الأجنبي المباشر في النفط العراقي له أبعاد سياسية متعددة تشمل تعزيز الروابط الدولية، والتأثير على السياسات الداخلية، وإثارة نقاشات حول سيادة القرار الوطني والتحكم بالثروة النفطية، وهو ما يستلزم دراسات تحليلية مستفيضة لفهم التوازن بين جذب الاستثمار والحفاظ على الاستقلال السياسي. (الساعدي ، 2009، صفحة 17)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الاستنتاجات :

1. يمتاز العراق بموقع جغرافي استراتيجي على مفترق طرق الطاقة في الشرق الأوسط، مما يجعله نقطة جذب للمصالح الدولية والصراعات السياسية المرتبطة بالسيطرة على موارده النفطية.
2. تنتشر الحقول النفطية في مناطق مختلفة من العراق، مع تركيز كبير في شمال ووسط وجنوب البلاد، ما يعكس التوزيع الجغرافي للثروات الطبيعية.
3. تشير التقديرات إلى أن العراق يضم احتياطيات نفطية ضخمة تصل إلى نحو 145مليار برميل، مما يمنحه دوراً محورياً في أسواق الطاقة العالمية.
4. بلغ إنتاج النفط العراقي حوالي (4,098) برميل يومياً حتى نهاية **عام 2025**، ما يعكس قدرة البلاد الإنتاجية وتأثيرها على السوق النفطية.
5. اعتماد العراق الكبير على الإيرادات النفطية يجعل الاقتصاد الوطني حساساً لتقلبات الأسعار العالمية، ما يستدعي تنويع مصادر الدخل وتعزيز القطاعات غير النفطية.
6. الاستثمار في تطوير البنية التحتية للحقول النفطية وتحسين الكفاءات الفنية يمكن أن يزيد من قدرة الإنتاج ويسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والسياسي للبلاد.
7. التوزيع المتنوع للحقول النفطية يعكس أهمية تبني سياسات متوازنة لإدارة الموارد بين المحافظات المختلفة لضمان التنمية المستدامة وتقليل الفجوات الإقليمية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التوصيات :

1. **تنويع مصادر الاقتصاد الوطني:** على العراق تطوير القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة والخدمات، لتقليل الاعتماد الكلي على النفط وتأمين استقرار مالي واقتصادي على المدى الطويل.
2. **تعزيز إدارة الموارد النفطية:** يوصى بتطبيق سياسات شفافة وعادلة لإدارة الحقول النفطية، بما يشمل توزيع الإيرادات بين المحافظات لضمان التنمية الإقليمية المتوازنة.
3. **تطوير البنية التحتية والتقنية:** الاستثمار في تحديث مرافق الإنتاج النفطي وتبني تقنيات حديثة يزيد من كفاءة الحقول ويقلل الفاقد، ويعزز القدرة التنافسية للعراق في الأسواق العالمية.
4. **تشجيع الاستثمار الأجنبي المسؤول:** فتح المجال للاستثمارات الأجنبية بطريقة منظمة تضمن نقل التكنولوجيا وبناء القدرات المحلية دون التفريط في السيادة الوطنية على الموارد.
5. **تعزيز الأمن والطاقة الاستراتيجية:** يجب تأمين الحقول النفطية والبنية التحتية ضد المخاطر الداخلية والخارجية، لضمان استمرار الإنتاج وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي.
6. **تبني التخطيط المستدام:** وضع خطط طويلة الأمد لإدارة الاحتياطيات النفطية بما يضمن الاستفادة المستمرة منها للأجيال القادمة، مع مراعاة أثر الإنتاج على البيئة والمجتمع.
7. **رفع كفاءة القوى العاملة المحلية:** تطوير برامج تدريبية متقدمة للمهندسين والفنيين المحليين لتعزيز الخبرة الوطنية في القطاع النفطي وتقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية المتخصصة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المراجع

(2025). *OPEC Annual statistical Bulletin*.

ابراهيم الصحاري. (2004). *حرب العراق من اجل الهيمنة والنفط* . القاهرة : مركز الدراسات الاشتراكية .

احمد صدام الشبيبي. (2005). *سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي* . البصرة: مركز دراسات الخليج العربي.

ازاد محمد امين النقشبندي. (1988). *صناعة النفط في محافظة البصرة* . البصرة: جامعة البصرة.

امجد صباح عبد العالي. (2008). عقود بديله لاتفاقيات المشاركة بالانتاج (PSA) لتطوير القطاع النفطي في العراق.

امل كريم تولي. (2016). *الاتجاهات الجغرافية لصادرات النفط العراقية دراسة في الجيوبولتيك، رسالة ماجستير (غير منشورة)* . بغداد: الجامعة المستنصرية ، كلية التربية الاساسية .

اوفى زهير. (2023). *جولة التراخيص النفطية الخامسة* . بغداد: مجلس النواب العراقي ، دائرة البحوث والدراسات النيابية قسم البحوث .

اونر اوزلو. (2006). *تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي* (المجلد 1). بغداد: ترجمة مركز العراق للأبحاث.

ايدن اقصو. (2006). *السطوح المتصدعة، ط 2* . مركز كركوك للدراسات والبحوث.

حكمت سامي سليمان. (1979). *نفط العراق – دراسة اقتصادية سياسية*. بغداد: دار الحرية للنشر والتوزيع.

دياري صالح مجيد. (2006). *التنافس الدولي على مسارات انابيب نقل النفط في بحر قزوين ، اطروحة دكتوراه (غير منشوره)*. جامعة بغداد ، كلية الآداب .

صباح عبد الكاظم الساعدي . (2009). *مشروعية توقيع عقود الخدمة مع شركات النفط الاجنبية* . بغداد : وزارة النفط ، قسم الشؤون القانونية والتجارية .

عبد الجليل فيصل ، و احمد حبيب رسول. (1984). *جغرافية العراق الصناعية*. الموصل: مطبعة جامعة الموصل.

عبد الجبار عبود الحلفي ، و نبيل جعفر عبد الرضا. (2013). *نفط العراق من عقود الإمتيازات الى جولات ألتراخيص، ط 1* . بيروت – لبنان: دار البيضاء للنشر والتوزيع.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

عبد الجبار عبود الحلفي. (2007). *تصورات لتطوير نفط الجنوب*. بغداد: تصورات لتطوير نفط الجنوب.

عبد الجبار عبود الحلفي. (2009). *الولايات المتحدة .. العراق .. والنفط*. البصرة: مؤسسة المستشار للدراسات الاستشارية.

عبد الرحمن نعمان الدوري. (2003). *تطور سياسة العراق النفطية (1923 – 1952)* . بغداد: جامعة بغداد.

علي شنشول حجالي. (2010). *اقتصاديات الطاقة المختلفة النابضة والمجددة* . بغداد: مطبعة الكتاب.

فؤاد قاسم الامير. (2007). *ثلاثية النفط العراقي*. بغداد: دار الغد للنشر.

فيروخ ديمرمين. (2005). *نفط العراق . البدايات المعقدة في نفط العراق – مجموعة بحوث ومقالات مترجمة*. بغداد: مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ، الجامعة المستنصرية.

قاسم كريم احمد. (2017). دور الاستثمار الاجنبي المباشر في زيادة انتاجية النفط العراقي للفترة من 2004 – 2014. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، مجلد (8) ، ملحق العدد الاول*.

ماجد صدام سالم. (2009). *الاهمية الجيوستراتيجية لحقول النفط في محافظة كركوك (دراسة في الجغرافية السياسية)* . بغداد: جامعة بغداد ، كلية التربية ابن رشد .

محمد ازهر السماك. (1980). *دراسات في اقتصاديات النفط* . الموصل: دار الكتب للنشر والتوزيع.

محمد ازهر السماك. (1981). *جغرافية النفط والطاقة* . بغداد: المكتبة المركزية.

محمد علي زيني. (2010). *الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، الطبعة الرابعة*. بغداد.

مشعل حمودات. (1967). *صناعة النفط في العراق*. بغداد: مطبعة وزارة التربية .

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول . (2007). *تقرير الامين العام السنوي الرابع والثلاثون*. الكويت .

منظمة اوابك. (2025). *منظمة اوابك المصدرة للبترول ، التقرير السنوي*.

موسى جعفر ناصر. (2012). *الاهمية الاستراتيجية للحقول النفطية في العراق ، دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير (غير منشورة)*. بغداد: جامعة بغداد ، كلية الآداب.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ناجي مزهر عبد الرحمن، و هادي عبد الازيرج. (2009). *الصناعة النفطية في العراق* (المجلد 1). بغداد: مكتبة العدالة للطباعة والنشر.

هاني حبيب . (2006). *النفط استراتيجياً وامنياً وعسكرياً وتنموياً مصدر الثروة والطاقة والأزمات ، ط 1.* بيروت – لبنان : شركة المطبوعات للنشر والتوزيع.

هيثم عبد الله سلمان. (2008). *إمكانات أوبك الخليجية في سوق النفط العالمية مع إشارة خاصة الى النفط العراقي.* بيروت – لبنان: مجلة المستقبل العربي ، العدد (358) ، مركز دراسات الوحدة العربية .

وفيق حسين الخشاب ، و مهدي محمد الصحاف . (1981). *الموارد الطبيعية.* بغداد: دار الحرية .